

## وزارات السيادة مطبّ يعرقل تشكيل الحكومة التونسية

حركة النهضة تنقلب على مواقف سابقة تمسكت بتحجيد بعض الحقائق

بعد مرور أكثر من عشرة أيام على بداية المشاورات بين الأحزاب بشأن تشكيل الحكومة التونسية الجديدة، يجد رئيس الحكومة المكلف، الحبيب الجملي، نفسه أمام مطبّات سياسية بالجملة، أملت شروط وضغوط الأحزاب المعنية بالحكم في الفترة القادمة. وتبقى مسألة وزارات السيادة من أهم الملفات التي ستحدد مستقبلًا شكل التحالفات السياسية، حيث تتمسك حركة النهضة بوجود تحييدها فيما يصر حزب التيار الديمقراطي على أن يتم منحه هذه الوزارات كشرط رئيسي للدخول في حكومة الجملي.

تونس - جند الحبيب الجملي رئيس الحكومة المكلف في تونس التأكيد على استقلاليتها عن حركة النهضة الإسلامية بقوله إنه لا يخضع لإسلاءات أي حزب بما في ذلك النهضة، وذلك في تعليقه على الأزمة المتارة بين الأحزاب المعنية بتشكيل الحكومة بشأن وزارات السيادة. وقال الجملي في تصريحات صحافية مساء الخميس، إن "النهضة ورئيسها راشد الغنوشي يعيان أنه لا يخضع للضغوط، قائلا "ما اقتنع به سيكون".

وأكد الجملي أن الحديث عن تركيبة الحكومة وأسماء أعضائها لا يزال مبكرا، بما في ذلك ما يدور في وسائل الإعلام عن وزارات السيادة.

وتتمثل مسألة إسناد وزارات السيادة أي الداخلية والعدل والدفاع، عقبة أمام الجملي وكذلك ورقة ضغط أدت إلى إرجاء تشكيل الائتلاف السياسي الذي سيحكم البلاد في السنوات الخمس القادمة. وبينما يضع حزب التيار الديمقراطي الذي يترجمه محمد عبو، مسألة أحيته بتقلد وزارات الداخلية والعدل وكذلك وزارة الإصلاح الإداري كشرط أساسي للمشاركة في حكومة الجملي، تتميز مواقف حركة النهضة بتناقضات ترجمها تضارب التصريحات لدى قياداتها.

وتقول حركة النهضة منذ بدء مشاورات تشكيل الحكومة، إنها تدفع إلى تحييد وزارات السيادة، لكن ما أدلى به القيادي بالحركة عبد اللطيف المكي عقب لقائه، الجمعة، بالحبيب الجملي يؤكد عكس هذا التصور.



الجملي محاصر بضغوط النهضة

هذا التشبث بفهم منه وجود مخاوف داخل الحركة من أن يتم كشف الكثير من الملفات الأمنية الحارقة التي أدخلت البلاد في منزلق الإرهاب والفوضى طيلة تسع سنوات تلت ثورة جانفي 2011.

وفي حال عدم التفاهم على وزارات السيادة، فإن حركة النهضة ستجد نفسها مجبرة على التحالف مع حزب قلب تونس بعدما أكدت في أكثر من مرة أنها لن تضع يدها في يد حزب عليه "شبهات فساد".

وبدأت حركة النهضة تغير من خطابها حيال حزب قلب تونس تأهبا لإمكانية وأردت قد يتم فيها تشكيل الحكومة مع حزب المرشح الرئاسي السابق نبيل القروي، حيث قال الجملي "على حزب قلب تونس أن يزيل عن نفسه وعلى رئيسه شبهات، وذلك بالعرض إلى القضاء وبوضوح موقفه".

وأعلن أن مسألة التوافق الذي حصل في مجلس نواب الشعب، يتحمل

المعارضة- على فرض مواقفه الراضية لما تسميه النهضة تحييد وزارات السيادة.

وقال المكي، إن "مجلس الشورى سيجتمع الأحد القادم لمتابعة الملف الحكومي، وستتم مناقشة الفريق الحكومي الموسع الذي ستقره حركة النهضة على الجملي ليختار من بينهم".

وأضاف، أن النهضة مهمة بوزارات السيادة والوزارات الاقتصادية، معتبرا أنه عندما تلزم حركة النهضة نفسها بشيء فعلي رئيس الحكومة المكلف التفاعل معها وعليه أن يبحث عن مصلحة الحكومة وعلى الأحزاب التي ستضمن له أكبر سند شعبي وبرلماني، وذلك في رده على تصريح الجملي بأنه لن يخضع لأي حزب بما في ذلك حركة النهضة.

ويصرر في المقابل، حزب التيار الديمقراطي- الذي شكّل مع حزب حركة الشعب كتلة برلمانية تؤكد تحارب تصورات الحزبين اللذين أعلنوا أن مسيرهما سيكون مشتركا أي أن يدخلوا سويا إلى الحكومة أو أن يبقىا في

وقال المكي، إن "مجلس الشورى سيجتمع الأحد القادم لمتابعة الملف الحكومي، وستتم مناقشة الفريق الحكومي الموسع الذي ستقره حركة النهضة على الجملي ليختار من بينهم".

وأضاف، أن النهضة مهمة بوزارات السيادة والوزارات الاقتصادية، معتبرا أنه عندما تلزم حركة النهضة نفسها بشيء فعلي رئيس الحكومة المكلف التفاعل معها وعليه أن يبحث عن مصلحة الحكومة وعلى الأحزاب التي ستضمن له أكبر سند شعبي وبرلماني، وذلك في رده على تصريح الجملي بأنه لن يخضع لأي حزب بما في ذلك حركة النهضة.

ويصرر في المقابل، حزب التيار الديمقراطي- الذي شكّل مع حزب حركة الشعب كتلة برلمانية تؤكد تحارب تصورات الحزبين اللذين أعلنوا أن مسيرهما سيكون مشتركا أي أن يدخلوا سويا إلى الحكومة أو أن يبقىا في

وقال المكي، إن "مجلس الشورى سيجتمع الأحد القادم لمتابعة الملف الحكومي، وستتم مناقشة الفريق الحكومي الموسع الذي ستقره حركة النهضة على الجملي ليختار من بينهم".

وأعلن أن مسألة التوافق الذي حصل في مجلس نواب الشعب، يتحمل

وقال المكي، إن "مجلس الشورى سيجتمع الأحد القادم لمتابعة الملف الحكومي، وستتم مناقشة الفريق الحكومي الموسع الذي ستقره حركة النهضة على الجملي ليختار من بينهم".

وأضاف، أن النهضة مهمة بوزارات السيادة والوزارات الاقتصادية، معتبرا أنه عندما تلزم حركة النهضة نفسها بشيء فعلي رئيس الحكومة المكلف التفاعل معها وعليه أن يبحث عن مصلحة الحكومة وعلى الأحزاب التي ستضمن له أكبر سند شعبي وبرلماني، وذلك في رده على تصريح الجملي بأنه لن يخضع لأي حزب بما في ذلك حركة النهضة.

ويصرر في المقابل، حزب التيار الديمقراطي- الذي شكّل مع حزب حركة الشعب كتلة برلمانية تؤكد تحارب تصورات الحزبين اللذين أعلنوا أن مسيرهما سيكون مشتركا أي أن يدخلوا سويا إلى الحكومة أو أن يبقىا في

وقال المكي، إن "مجلس الشورى سيجتمع الأحد القادم لمتابعة الملف الحكومي، وستتم مناقشة الفريق الحكومي الموسع الذي ستقره حركة النهضة على الجملي ليختار من بينهم".

وأعلن أن مسألة التوافق الذي حصل في مجلس نواب الشعب، يتحمل

حزب المرزوقي  
يشن حربا  
على اتحاد الشغل

تونس - واصل حزب حراك تونس الإرادة، الذي أسسه الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي الذي أعلن مؤخرا اعتزاله السياسة، شن حربا ضد الاتحاد العام التونسي للشغل، وذلك على خلفية طلب القيادي بالحزب والنائب السابق بالبرلمان عماد الدايبي من هيئة النفاذ إلى المعلومة تمكينه من وثائق تتعلق بموارد اتحاد الشغل المالية.

وأصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة، الخميس، 42 قرارا جديدا في البت في الدعاوى المتعلقة برفض مطالب النفاذ إلى المعلومة، ومن ضمنها الدعوى المرفوعة ضد الاتحاد العام التونسي للشغل والمتعلقة بطلب النفاذ إلى تقارير مراجع الحسابات المالية للاتحاد والتقرير المالي للمنظمة المصادق عليه في المؤتمر 23 عام 2017.

وأصدرت الهيئة قرارا يقضي بإلزام الاتحاد بتسليم الدايبي المعلومات المطلوبة في إطار تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بعمل النقابات.

ورد اتحاد الشغل على قرار الهيئة الجمعة بقوله على لسان الأمين العام المساعد بوعلي المباركي، إن كل تقارير الاتحاد المالية منشورة ووقع تسليمها للوائح المهنية المعنية، شدا على أن المنظمة الشغلية ليس لديها ما تخفيه وهي خاضعة للقانون. وأشار المباركي إلى أن الاتحاد لم يتسلم رسميا أي قرار من هيئة النفاذ إلى المعلومة إلى حد الآن، بحسب تعبيره.

وانطلقت الحرب بين اتحاد الشغل وعماد الدايبي منذ شهر يوليو الماضي بعدما تقدم الأخير بشكايتين لدى القطب القضائي المالي ضد اتحاد الشغل بتهمة المنظمة القنابية بالفساد والتهم من سداد ديونه لدى الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي التي تتجاوز قيمتها 20 مليون دينار.

## ست قضايا

## على طاولة مؤتمر برلين

الأمريكي إلى ليبيا توصل إلى بعض الأمور المتشعبة، وفق تعبيره.

وشدد على وجود تدخلات خارجية كبيرة في الملف الليبي، مشيرا إلى "وجود مرتزقة للقتال في ليبيا من إفريقيا ودول أخرى". ونكر أن فسرقات أسلحة دخلت على خط الحرب في ليبيا، لافتا إلى أن "دولا تسير طائرات من دون طيار، وأنها تلعب دورا في الحرب الليبية". وذلك في إشارة إلى ما ورد في الكثير من التقارير الدولية عن تزويد تركيا للمليشيات في العاصمة طرابلس بطائرات مسيرة.

غسان سلامة يؤكد أن مؤتمر برلين يسعى إلى الخروج باتفاقات تدارك ما عجز عنه مجلس الأمن في ما يخص الأزمة الليبية

وقال سلامة، "لا نسعى إلى دولة ديمقراطية في ليبيا غدا، ما يهمني الآن وقف النار. عندما نعيد الاستقرار إلى البلد، سيكون الطريق نحو الانتخابات متاحا. نسعى حاليا لإجراء انتخابات بلدية في عدد من المدن". وأكد أن انتخابات رئاسية وبرلمانية، ليست متاحة الآن في الأراضي الليبية. يذكر أن ليبيا ترزح منذ سقوط نظام معمر القذافي، تحت وطأة الانقسامات والاشتباكات، كما تعاني منذ 2014 من انهزام بين فصائل عسكرية وسياسية في العاصمة طرابلس وشرق البلاد.

طرابلس - كشف غسان سلامة، المبعوث الأممي إلى ليبيا، عن ملامح الملفات التي ستتم مناقشتها خلال مؤتمر برلين الذي يخصص للنظر في مخرجات الأزمة السياسية بالبلد. وقال سلامة، الجمعة، إنه تم الاتفاق على 6 قضايا في اجتماع برلين التحضيري، تتضمن العودة إلى الاتفاق السياسي، وحظر السلاح، ووقف النار، وإطلاق حزمة اقتصادية، والترتيبات الأمنية في طرابلس، مؤكدا أن هذه القضايا تحتاج إلى وقت للتفكير.

وأضاف، أن مؤتمر برلين "يسعى إلى اتفاق دولي حول ليبيا عجز عنه مجلس الأمن". وأعرب عن أمله في أن ينتهي الاجتماع بوقف للنار في الأراضي الليبية. واعتبر المبعوث الأممي في تصريحات لقناة العربية أن مجلس الأمن كان "عقيما"، مؤكدا سعي الأمم المتحدة إلى "إنشاء مظلة دولية لتنفيذ ما يتفق عليه الليبيون".

كما أشار سلامة إلى أن القائد العام للجيش الوطني الليبي خليفة حفتر مؤيد لعقد مؤتمر برلين. ومن جهة أخرى، اعتبر المبعوث الأممي أن الانقسام الدولي يعد "العقبة الأكبر أمام عودة الاستقرار" في ليبيا، مؤكدا سعي الأمم المتحدة إلى وقف الحرب في العاصمة طرابلس ومحيطها. وقال سلامة، إن الأطراف الليبية "قادرة على إيجاد رقة من التفاهم"، مضيفا "علينا أن نبدا بحوار ليبي - ليبي موزا للحوار الدولي". وتابع، "جزء من الهوة بين الطرفين الليبيين زدمت الإنسان في الجزائر بغير الاستغراب ويفضخ سياسة الكيل بمكيالين".

## الاعتقالات تضع القضاء الجزائري في ورطة مع الحراك

سياسي من مختلف الفئات الاجتماعية، متواجدين رهن السجن المؤقت، وهناك من صدرت في حقهم عقوبات قاسية تصل إلى عامين سجنا نافذا.

وصحافيون ومدونون، وشخصيات سياسية ومستقلة، على غرار ضابط جيش التحرير لخضر بورقعة البالغ 86 عاما، وفضيل بومالة، سمير بلعربي، الأتنة موسوي، وكريم طابو.. وغيرهم. ولم تتم محاكمتهم إلى حد الآن.

وذكر المحامي عبدالغني بادي، أنه "أخبر بتعرض الناشط إبراهيم لعلامي، لكسر في أصابع يده اليسرى، ويرجح أن يكون ذلك قد حدث أثناء توقيفه وتواجده لدى مصالح الضبطية القضائية، كما أنه يواجه صعوبة في السير".

وأضاف، "بالفعل هناك سوء معاملة وتجاوزات حصلت حسب المعلومات المتوفرة، لكن ليس بالدرجة التي يتم تصويرها على مواقع التواصل الاجتماعي الأوربي "انتهاكات حقوق لعلامي أن يكون قد تعرض لقطع أصابعه أو كسر رجليه وتعريته، ولهذا لا بد من فتح تحقيق لتحديد الملامبات وكشف حقيقة ما تعرض له إبراهيم لعلامي".

وفي المقابل، علق رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المقرب من السلطة بوزيد لزهاري، على ما سناه البرلمان الأوربي "انتهاكات حقوق الإنسان"، بالقول، "على البرلمان الأوربي تقديم أدلة وأرقام على مزاعم الاعتقالات العشوائية، وإن مصادقة الهيئة على قرار بدين انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر بغير الاستغراب ويفضخ سياسة الكيل بمكيالين".

التعسفية والتضييق على الحريات والمظاهرات السلمية، لاسيما بعد تردد أخبار عن تعرض البعض منهم للتعنيف والاعتداءات الجسدية داخل مراكز الاعتقال.

ودعا القيادي في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان سعيد صالح، في رسالة مفتوحة حول ما يثار عن "سوء المعاملة والعنف الممارس ضد نشطاء الحراك أثناء اعتقالهم وتواجدهم تحت الحجز بالمباني الأمنية".

ولفت المحامي والناشط الحقوقي المذكور، إلى كل من إبراهيم لعلامي بولاية برج بوعريريج، ورجدال يونس في مدينة وهران، وإلى ضرورة فتح تحقيق عاجل من طرف النيابة العامة لكشف الحقائق.

وذهب المحامي والناشط الحقوقي عبدالغني بادي، في نفس الاتجاه، عندما دعا "النيابة العامة لفتح تحقيق نزيه وبإشراك هيئات حقوقية وطنية مستقلة، لتقصي حقيقة أي ممارسة قاسية تعرض لها الناشط إبراهيم لعلامي المتواجد رهن الحبس المؤقت".

وتذكر تنسيقية سجناء الرأي، أن أكثر من 200 معارض وناشط

ناشطين، مع أن التهم هي نفسها في المحكمتين وهي تهديد الوحدة الوطنية. وكان رئيس نقابة القضاة يسعد مبروك، قد صرح خلال الإضراب الذي شنه القطاع خلال الأسابيع الماضية، بأن "القضاة لم يتلقوا أي أوامر من أي جهة كانت لإصدار أحكام معينة"، لكن الإفراط في الإحالة على السجن المؤقت وتفاوت الأحكام من محكمة لأخرى، بات يثير انتقادات الحقوقيين والمحامين والمؤسسات الدولية، مما يضع الجهاز

الواقع بين مطرقة السلطة التنفيذية وسندان احترام القوانين ودعوات استقلالية العدالة في مازق شديد. وفيما يبقى مصير الناشط السياسي المعارض أمير بوخرض "أمير دي زاد"، المعتقل في فرنسا، مجهولا، يكون انتقال فريق من الضباط إلى باريس للنظر مع السلطات الفرنسية في أمره، دليلا على أن وتيرة الملاحقات تعدت حدود البلاد، رغم تشديد ناشطين مغربيين على التعبئة من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية، بغية منع تسليمه للسلطات الفرنسية، في ظل الأوضاع السائدة في البلاد والانتهاكات المتصاعدة لحقوق الإنسان.

وحذرت دوائر حقوقية، من مغبة الاستمرار في التوقيفات

أخذت الاعتقالات التي طالت العشرات من المعارضين وناشطي الحراك الشعبي في الجزائر، ابعادا سياسية وحقوقية تجاوزت حدود البلاد، بعدما ركن نواب في البرلمان الأوربي على وضعية حقوق الإنسان في الجزائر، الأمر الذي يضع السلطة عموما والجهاز القضائي تحديدا في ورطة حقيقية. وانضم الفنان والرسام عبد الحميد أمين "نيم" إلى لائحة الموقوفين من طرف مصالح الأمن، التي اعتقلته في مدينة وهران وصارت وسائل عمله، وذلك على خلفية مشاركته اللافتة في الاحتجاجات عبر رسومات تضمنت رسائل السجاء الجزائري للسلطة الحاكمة. ولغظ كبير يسود المشهد الجزائري حول تفاقم حملات الاعتقالات والمحاكمات المرتبة، لاسيما بعد تركيز بيان البرلمان الأوربي على وضعية حقوق الإنسان في البلاد، تتوجها جلسة النقاش التي خصصها للوضع السياسي في الجزائر. ووجد القضاء الجزائري نفسه في ورطة حقيقية، بسبب الانتقادات الحقوقية الموجهة له، بعد إفراطه في إحالة الموقوفين على السجن المؤقت، وإصدار أحكام وصفته بـ"القاسية" و"المتضاربة"، رغم أنها تتصل بنهم واحدة أو متشابهة، مما يرحح فرضية خضوعه لتوجيهات السلطة التنفيذية. واستغرب محامون وحقوقيون في الجزائر، الأحكام الصادرة في حق بعض الموقوفين، فبينما قررت محكمة باب الواد بالعاصمة البراءة خمسة من المائلين أمامها، أصدرت محكمة سيدي احمد بالعاصمة أيضا أحكاما بالسجن على

عبد اللطيف المكي  
النهضة مهتمة بوزارات  
السيادة والحقائب  
الاقتصادية

وقالت مصادر من حزب التيار الديمقراطي لـ"العرب"، إن الحزب لا يطرح مسألة الحقائب السيادية فقط لتحسين شروط التفاوض بل إنه يتشبث بوجود أن تمنح له كشرط واضح لدخول الحكومة".

وأضافت المصدر نفسها أنها لا تفهم إصرار حركة النهضة على تسويق مفهوم تحييد هذه الوزارات، مؤكدة أن

